

أثر الاستعمال المختلط وتغير الوظيفة على خصوصية النسيج السكني

سحر حميد يوسف
مدرس

د. سناء ساطع عباس
أستاذ

الجامعة التكنولوجية-قسم الهندسة المعمارية
الجامعة التكنولوجية-قسم الهندسة المعمارية
خنساء غازي فيصل
مدرس مساعد
الجامعة التكنولوجية - قسم الهندسة المعمارية

الخلاصة :

يمثل الاستعمال المختلط أحد استراتيجيات استعمال الارض لتطوير الخيارات ضمن الانسجة السكنية من أجل أن تصبح مناطق أكثر تواملاً و استمراراً مع باقي أجزاء المدينة من خلال الامكانيات التي تعطىها الوظائف المختلفة ضمن مناطق متقاربة مع بعضها في خلق فضاءات مشوقة وحركية ضمن النسيج السكني .

يتناول البحث دراسة مفهوم الاستعمال المختلط (سلبياته و ايجابياته) إضافة الى توضيح المناطق العامة والخاصة والعلاقة بينهما في التجمعات الحضرية ودور هذه العلاقة في تحقيق الخصوصية و ضمن النسيج السكني وأخيراً طرح أثر العلاقة بين الحركة وتشكيل الفضاءات عن المتطلبات الوظيفية في البيئة الحضرية.

تم تحديد هدف البحث في " الكشف عن أثر الاستعمال المختلط والتغير في الوظيفة ودور الحركة في النسيج السكني " . ولتحقيق هذا الهدف بنى البحث فرضية محددة بـ " أن لتغير استعمالات الارض وتداخل هذه الاستعمالات أثر على خصوصية النسيج السكني " .

لغرض اختبار فرضية البحث تم اختيار أحد المراكز القطاعية في مدينة بغداد كمواقع للدراسة العملية والتي شملت منطقة بغداد الجديدة لكونها مشخصة ضمن البيئة الحضرية لمدينة بغداد بأنها واحدة من أكثر المناطق التي تمتاز بعمليات التوسع والامتدادات في محاورها التجارية وغير التجارية بالإضافة لكونها واحدة من المراكز التجارية المهمة . كما أنها أصبحت مركزاً للنقل العام ضمن المدينة و بالتالي شخصت كمركز قطاعي ضمن مدينة بغداد على يمكن القول بأن هذه المنطقة تمتاز بشيئين ملائقيها واختلاطها ونموها وتوسعها خلال عقدين من الزمن الامر الذي يساعد في عملية التحليل والتشخيص.

أعتمد البحث منهجية قواعد التركيب الفضائي في تحليل العلاقات الفضائية وتغيرها نتيجة تغير طبيعة الوظيفة ضمن المحاور الحركية . وتم معالجة البيانات باستخدام القياسات و المؤشرات بالاستعمال برمج (GIS) و البرنامج المكتبي (Excel) وتم تحليل النتائج بأجراء المقارنة الرقمية.

تمكن البحث من التوصل الى أن للتداخل الوظيفي وتغيره أثر (في توفير تكاملات متباينة لمحاور معينة تكون مستمرة ومتداخلة مع المناطق السكنية وبالتالي تغير درجة خصوصية النسيج ويزيد المزج بين الاستعمالات المختلفة والمهمة ضمن البيئة السكنية من كثافة حركة السابلة لان فقدان تلك الاستخدامات

(التجارية والخدمية) يخلق فجوة الاستمرارية بين الحيز الخاص المعروف و الحيز العام المستعمل من قبل الجميع وأن خلق تنوع في الوظائف ليس لغرض إلغاء الحاجات الضرورية لسكان فقط بل كى تعمل كوسيلة لخلق تفاعل اجتماعي بين مستخدمي البيئة الحضرية.

The Effect of Mixed Use and The Change of Function on The Privacy of Residential Fabric

Dr. Sana Sati Abbas – Professor

Department of Architecture- University of Technology

Sahar Hamid Yousif –Teacher

Khansa Ghasi Faisal- Assistant Teacher

Department of Architecture- University of Technology

Abstract:

The mixed use represents one of the strategies of land use to develop the choices within the residential fabrics, in order to get areas more continuous with other parts of the city, through the potentials that the different functions give within the areas related together to create movement spaces within the residential fabric.

The research studies the concept of mixed use, also explains the public and private areas, and the relationship between them in urban settlements, and the role of this relationship in the materialization of privacy within the residential fabric. Finally the research submitted the effect of the relationship between movement and the spaces configuration, on the functional requirement in the urban environment.

The aim of this paper is to explore the effect of mixed use and the change of function on the movement in the residential fabric. The research hypothesis is **the change of land use, and the penetration of these uses has an effect on the privacy of the residential fabric.**

In order to experiment the research hypothesis, the research choose one of the sector centers in Baghdad City as a site for case study. This site was New Baghdad, for it is one of the areas in Baghdad City, which has extended in its commercial and non commercial axes. Also it is one of the important commercial and traffic centers within the City, so it has been characterized by a variety in its mixed functions and its growth and extension within two eras.

The paper used space syntax in the analysis of the spatial relationship and their changes, as a result of the change of functions within their axes. The data had been created by using the GIS technology and the excel programme, later analyzing the results by using numerical comparison.

The research findings were that the functions penetration and their change had a role in supplying variety of integrations in special axes, which were continuous and penetrated within residential areas. As a result, the degree of fabric privacy has been changed. Increasing the mixing between different and important uses within the residential environment increased the movement of persons density, for the loss of these uses (commercial and services) created a gap of continuity between the private and public territories. The creation of the variety of uses is not important for the residence only, but also has been a means to create a social integration between the urban environment uses.

1- المقدمة :-

يمتاز نشاط الانسان بعدم استقراره على نمط معين وأما هو عرضة للتوسع والتغيير . تمثل الاستعمالات الارض علاقات اجتماعية واقتصادية داخل المدينة تتعكس كفعاليات وأنشطة مختلفة فإذا تغيرت هذه العلاقات كان لابد من تغير هذه الفعاليات والأنشطة وبالتالي تغير استعمالات الارض . وفي هذا يشير " Hillier " أن للتشكيل المكاني تأثير في أنماط استعمالات الارض وكثافات البيئة وخط الاستعمالات في المساحات الحضرية والهيكلي (الجزئي - الكلي) للمدينة (Hillier,1996,P152-151) .

أما " Rossi " فيعد العلاقة بين مناطق السكن والعناصر الرئيسية للمدينة مسؤولية عن تشكيل المدينة بطريقة معينة (Rossi , 1982 , p 67) . لقد كان لزيادة المتطلبات الاقتصادية في كثير من المناطق حاجة في أن يكون للاستعمال التجاري نسبة مرتفعة في المناطق السكنية مع تزايد الاستعمال التجاري على جانبي الشوارع السكنية الرئيسية دون تحليل أثارها على الساكنين أو المستخدمين . ولأن الوجود الانساني هو (كل معقد) من النظم والعلاقات المتداخلة فمن الضروري أن تكون البيئة الحضرية قادرة على التغيير عن هذه التعددية بأن تكون نفسها بالنسبة تشمل على نظم ومستويات متعددة ومتشعبة ويشير " Schulze " أن الانسان يكشف عن البيئة الذي هو جزء منها من خلال وسائل الفضاءات (Spaces) والبيئات (Environment) والعلاقات (Relationships) (اليزاز , 1993 . ص 88-89) . ويؤكد أن نظام العلاقات

تحدد أجزاءه بمقتضى رابطة الالتحام . أي نظام الأولوية المطلقة لكل على الأجزاء وأن أي

تغير على العلاقات يؤدي الى تغيير في النسق (Schulze , 1981 , p.104) . لذلك فإن الهيكلي الفضائي يأتي تسوية حضري تكسب خصائصها من طبيعة تنظيم الأجزاء مع بعضها وهذه تكسب التواء الاجتماعية لهيكلية العلاقات الاجتماعية التي تجري في الفضاء .

تحقيق هدف البحث في توضيح الاستعمال المختلط في التسوية السكنية أضرار البحث أن لتغير استعمالات الارض وتداخل هذه الاستعمالات أثر على خصوصية التسوية السكنية . اختير البحث فرضية من خلال دراسة صلية في إحدى البيئات الحضرية في مدينة بغداد والمتسطة في منطقة بغداد الجديدة التي تمتاز ببيان وظائفها وتداخلها وتغيير هذه الوظائف لفترة زمنية قصيرة حيث قام البحث بإجراء مقارنة بين فترتين تاريخيتين ما (1980-2003) تبينت فيهما الوظائف وتغيرت فيهما معالم هذه المنطقة .

تبنى البحث منهجية قواعد تركيب للفضاء (Space Syntax) في تحليل العلاقات الفضائية واختيار الخصائص البصرية المعتمدة في البحث) وبأداة برنامج (GIS) وبرنامج المكتبية (Excel) وصولاً الى الاستنتاجات النهائية .

2- الاستعمال المختلط :-

يُعد بالاستعمال المختلط صلية ربط عرقي لمجموعة من الاستعمالات في أبنية خاصة تدعى بالمباني ذات الاستعمال المختلط . لذلك عبارة عن استعمالات مختلفة ولاكتها غير متعارضة يتم

- تقوية الانطباع البيئي لان عملية تغيير الاستعمال وما تولده من تنوع في عمر المباني تطيل من ديمومة وحيات المنطقة الحضرية التي تقع فيها الفعاليات التجارية كما تقضي على الرقابة التي توحى بها البلوكات السكنية المتشابهة (Rapoport , 1977,p 212) .

الا أن بعض الحضريين ترى أن تغيير الاستعمال السكني الى مختلط يتضمن جوانب سلبية منها .

- سيادة الفعاليات التجارية وتحول الشارع الى مركز قطاعي .

- فقدان الخصوصية وظهور مشاكل الشرفية ضمن البيئة السكنية يؤدي الى هجرة الوظيفة السكنية المتاخمة للمناطق التجارية وهذا يسبب خلل في الموازنة بين درجة الخصوصية المطلوبة والتفاعل الاجتماعي المطلوب (حداد , 19 ص , 1992) .

- اضافة الاستعمال التجاري يشجع استعمال الشارع من قبل الغرباء وبالتالي يؤدي ارتفاع نسبة الجريمة (خصوصا السرقات) (يدكو , 1990ص44) .

ويلاحظ مما تقدم وجود حاجة للاستعمال المختلط الشارع الحضري يمتلك صفات الحيوية والنشاط عوضا عن العزلة والمخافة والهدوء التي يمتلكها الشارع الذي يقتصر على الوظيفة السكنية , وأن تغيير الاستعمال السكني المختلط قد حقق الكثير من الجوانب الايجابية لمستخدمي الشارع وأن كثير من الجوانب السلبية المرافقة للعملية كانت نتيجة لعدم مناسبة الضوابط المفروضة على شخصية النسيج وترت تصنف الشوارع على أنها تجارية لكنها في الحقيقة ذات استعمال مختلط تجمع غالبا الوظيفة السكنية والتجارية.

تنظيمها بنمط مرغوب به على بقعة ما (حداد , 13-21 ص , 1992) .

أن التمازج الوظيفي ضمن نسيج ما يمكن أن يحدث باتجاهين الاول عامودي حيث تختلط فعاليات مختلفة ضمن بناية واحدة من خلال توزيع المحلات التجارية بنمط وظيفي تقليدي في الطابق الأرضي .

وتوزيع السكان في الطوابق العليا للبناءة , والثاني أفقي من خلال عدة مباني منفصلة بفعاليات وظيفية متنوعة مثلا(محلات تجارية / مكاتب محلات تجارية / سكن , سكن / مكاتب) ضمن موقع واحد متجاور (Pollack, Van) (1-2, pp. Williams) . لكن خلط الاستعمالات ليعني تراكم الفعاليات ولما توزيعها بنسب ملائمة لتحقيق التكامل فيما بينها لتحديد النسب المئوية المناسبة للاستعمالات المختلفة ضمن النسيج الحضري الواحد (كتاب حداد , 13-21 ص , 1992) مما يمكن الافراد من العمل والتسوق والاستمتاع بالحيات الاجتماعية ضمن مسافة قريبة .

أختلف الباحثون في أهمية الاستعمال المختلط إذ يرى البعض أن تداخل الوظائف مهم لكونه يحقق إيجابيات تضاف للبيئة الحضرية حيث تعمل على مضاعفة استخدام الفضاء خلال الزمن (حداد , 15 ص , 1992) وزيادة كثافة الحركة التي تزيد من الاحساس بالامان . (حداد , 15 ص , 1992)

- توفير الوقت المصروف، في رحلة التسوق إذ أن نمط الاستعمال القريب في الفعاليات التجارية ضمن المنطقة السكنية يشجع على المشي في رحلات التسوق القصيرة يعمل بذلك على توفير الوقت والجهد في قطع رحلات للمناطق التجارية (حداد , 21 ص , 1992) .

3- خصوصية البيئة السكنية:-

تعد العلاقة بين المناطق الخاصة والعامة في التجمعات الحضرية أساس التغيير الفيزيائي لاي تنظيم اجتماعي ، إذ يكاد يكون الهدف من كافة مشاريع التطوير الحضري هو تنظيم علاقة بين العام والخاص في نسق شامل ممكن أدراكه (Comprehensible System) .

يقسم " Rapport " الفضاء الحضري الى مناطق تختلف في درجة عموميتها وخصوصيتها مشيراً الى أن علاقة العام والخاص هي المحور الاساس لتنظيم عملية الاتصال (Communication) بين البشر بلاءعتماد على آلية السلوك الحيثي (Territorial Behavior) (Rapoport, 1977 , pp 278 / 287)

- وقد وضع (Newman) مبادئ لخلق بيئة محمية ضمن البيئة السكنية معتمد طرقت تنظيم معينة تشمل مفهوم الفضاء المدافع عنه (Defensible Space) . للفصل بين الفضاءات الخاصة والعامة وبمستويين يمثل الاول مستوى العلاقة بين الفضاءات الداخلية والخارجية لتعزيز السيطرة على الفضاءات الداخلية (الخاصة) وعزلها عن الفضاءات الخارجية (العامة) وتحقيق الاماني للسكان وبمثل الثاني مستوى العلاقة بين اجزاء الفضاءات الخارجية ولتعريف اجزاء النظام الموضوعية (Local) كفضاءات خاصة والاجزاء الشمولية (Global) كفضاءات عامة وسيطرة الفضاءات (شبة عامة - شبة خاصة على حركة وفعاليات السكان في النظام) (Newman 1972, pp 51-78) .

أن نمو وتطور الاستعمال المختلط ضمن النسيج السكني يخلق مجتمعات أكثر فعالية . مجتمعات ذات فعاليات تختلف وضيقاً ولاكنها

بأختلاطاً معاً تكون أكثر تكامل ، أكثر كفاءة

من أي مجتمعات ذات مقدار كبير من فعاليات المنطقية المعزولة عن بعضها (Pollack, Van) (Wiilliams, p2) .

أعتر (Hillier) أن الهيكل الفضائي لاي نسق هو نظام ثنائي القطب يعبر قطبة الاول عن المنشأ الخاص ويعبر قطبة الثاني عن المنشأ العام ويتناظر قطبي النظام ضمن حدود التمييز الاجتماعي لتسلي النظام . إذ يمثل المنشأ الخاص موطن السكان في حين يمثل المنشأ العام (موطن الغرباء) أساساً تنظيم هيكل للفضاءات المفتوحة بين هاتين القطبين فهو وسيلة لخلق سطح الالتقاء بين نوعين من العلاقات الفضائية (العلاقات خاصتوالعامة) تختلف مواقع وطبيعة سطح الالتقاء في هيكل التنظيم الفضائي بأختلاف التقسيم والاعراف لدى المستعملين (Hillier 1984, p95) .

4- علاقة الحركة والتشكيل الفضائي

بأستعمالات الارض :-

تعريفية الحضرية عن موقع الفعاليات الحضرية المنطقية والعلاقات الفضائية بينها وهي ناتجة من تداخل صليتين البني الفيزيائي وكل مائة علاقة بتفتح الانسان - النشاطات و الفعاليات الانسانية وكما يعرفها Hillier (الحقائق المعمارية Artifact) (Hillier, 1996, p3) .

يربط (Hillier) بين الشبكة الحضرية والحركة الطبيعية بتوزيع أستعمالات الارض وتراكم أشكال الابنية الجيدة في عملية التوسع ويشير الى أن الفايث الطاهرة للامتاط المكثبة تسبب نمط حركة طبيعي ، كما أن أستعمالات الارض تطلب حركة وستجذب نحو مواقع حركة الاعلى طبعاً . وأن الحاجة الاضافية في

فضاءات الحركة العالية تعني تأثيراً مضاعفاً في الحركة ومع أنجذابها للاكثر فإن الحركة تتطلب أستهامات متنوعة أكثر والعكس بالعكس . وبذلك يلاحظ أن الارتباط الأساسي للتشكيل الفضائي هو للحركة (Hillier,1996,p56) .

أشارت دراسة نصر الله أن تغيير أنظمة مسارات الحركة أفرز تأثيرات سلبية كثيرة في أستهامات الأرض الأمر الذي أفقد خصوصية بعض الأستهامات (نصر الله . 2001 , ص 20-30) .

صنفت دراسة " Curran " الفضاءات الحضريّة تبعاً للعلاقات التي تربطها إلى نمطين أساسيين من الفضاءات الحضريّة هما الفضاء الخطي والفضاء التجمعي (العنقودي) . وأكدت الدراسة على أهمية العلاقة بين هذين المنطقين من فضاءات في تحديد خصائص تشكيل الفضاءات الحضريّة وتدرج هذه العلاقة من مستوى المدينة إلى المستوى الموضوعي وفضاء للجانب الوظيفي بمقاييس مختلفة إذ يطرح نوعين من العلاقة تشكل النسق الحضري للمدينة هما الاستمرارية و الانغلاق , كما أشار " Cuarran " إلى أن تجمع كل من الابنية والفعاليات الوظيفية والاساسية للفضاءات التجمعية هو لغرض توفير الفرص التداخل والتفاعل الاشخاص والفعاليات و الفضاءات التجمعية والتي تحددت قوة استخدامها وعلاقتها ضمن المدينة بنظام المسارات , كذلك ميز " Curran " ثلاث مستويات رئيسية للفضاءات التجمعية على أساس علاقتها بالفضاءات الخطية ضمن المدينة هي فضاءات المعزولة والفضاءات الاستراتيجية والفضاءات الجامعية (Curran,1983 p106,119).

تتضمن الوظائف لدى "Hillier" سلسلة من نشاطات التي ترتبط مع أماكن مختلفة الواقع بالاطار الوظيفي بحاجة إلى أن يتبنى نفسه في

مثل هذه النشاطات المعقدة . وأعتبر " Hillier " الوظيفة إحدى العوامل المولدة للحركة الحضريّة سواء على صعيد الأنظمة التقليدية حيث تكون هذه الوظائف استجابة من نشاطات اليومية أو على صعيد الأنظمة السائدة التي تكون فيها المناطق الحضريّة مصممة مسبقاً على أساس الوظائف الحضريّة التي يعتمد عليها في تمسك محاور الحركة (Hillier , 1996,p 121) .

في هذا الاطار أشار " Pollack " إلى أن نمو وتطور الأستهامات الوظيفية المختلطة (عامودياً) في محاور حركة معينة ضمن نسج سكاني قليل الكثافة يوفر فرص لدمج هذه الأستهامات مع المنطقة المجاورة (المقصود بها وحدة الجيرة التقليدية) بهدف سد الحاجات إلى سكن إضافي أو خلق أستهامات بديلة مثلاً (سكن / عمل) (Pollack, Van Williams) (p3 ,) .

توصل (Pollack) ضمن دراسة التي ل نمو وتوسع الأستهامات المختلطة ضمن منطقة تجارية قوية يجب أن يوجهة باتجاه حصص وتحديد هذه أستهامات (Pollack, Van Williams , p4) .

يلاحظ مما تقدم أنه بالرغم من أن هذه الدراسات أستطاعت التوصل إلى مؤشرات التصميمية للبيئة الحضريّة إلا أنها لم توضح مدى توافق الامساك الفضائية والخصائص التركيبية والتنظيمية مع مختلف أنماط السلوك كما أنها وبالرغم من طرحها لدور الأستهامات المختلطة (سواء أكان أيجابياً أم سلبياً) على النسج الحضري بشكل عام والبيئة السكنية بصورة خاصة , إلا أنها لم تدرس بشكل موضعي دور الأستهامات المختلطة لخصوصية النسج السكني .

5- الدراسة العملية :-

تم لانتخاب منطقة بغداد الجديدة التي تمتاز بقبان وظائفها وتداخل وتغيير هذه الوظائف في فترة زمنية قصيرة . أجريت هذه الدراسة في فترتين زمنيتين مختلفتين مثلت الأولى مخطط المنطقة في عام 1980 (شكل 1) تميزت هذه الفترة بمحدودية الاستعمال التجاري في محاور الحركة الرئيسية ضمن النسيج السكني للمنطقة . والثانية مخطط المنطقة في عام 2003 (شكل 2) إذ أمتازت هذه المرحلة العديد من التغيرات فيها فقد امتدت محاور ثانوية جديدة وفتحت فيضانات متعددة وانتشرت الفعاليات التجارية المختلطة بأنحاء المنطقة السكنية تضمنت دراسة وتحليل المنطقة :

- أعداد مخططات المحورية للمرحلتين .
- أدخل البيانات في برنامج GIS .
- تحليل النتائج والمقارنة بين الحقبين الزمنيين .
- التوصل الى الاستنتاجات النهائية .

6- القياسات والمتغيرات :-

بنى البحث منهجية قواعد تركيب الفضاء (Space Syntax) في تحليله لخصوصية النسيج المنتخب وهذه المنهجية وضعت من قبل (B. Hillier) في وحدة بارثليت للدراسات المعمارية تعتمد للأسلوب الرياضي لتحليل الانماط الفضائية وفق المؤشرات الحسابية لقياس الخصائص البنوية المحددة وفق مفردتين أساسيتين هما :-

- التناظر - عند التناظر - Symmetry
 - Asymmetry .
 - الانتشار - عدم الانتشار Distributed ness
 - Non distributeness .
- أما أهم القياسات المتعددة في قياس النظام الفضائي فهي :-

6-1-المقياس الشمولي ويشمل :-

6-1-1- درجة التكامل Intejration :-

ويسر عدم التناظر النسبي أو العمق النسبي وهو مؤشر مقياس درجة مقياس درجة ضحالة الفضاء أو عمق شمولي ويحضب من المعدل النسبي لحد الخطوات الصرية والحركية التي يبعدها كل ضواء في الهيكل نسبة الى ذلك الفضاء* .

6-1-2- أنوية التكامل والعزل Intejration

and Segregation Core :

تعتبر أنوية التكامل والعزل عن طبيعة توزيع قيم تكامل الفضاءات المحورية في النظام إذ تمثل نواة التكامل مواقع الفضاءات الأكثر تكاملا والأكثر تناظرا (الفضاءات العامة) في حين تعتبر نواة العزل عن الفضاء الأكثر عمقا وعزلة . وتأخذ أنوية التكامل والعزل كنسب مئوية من عدد الخطوط المحورية في التنظيم وتتناسب تلك النسب عكسيا مع حجم التنظيم الفضائي (عدد خطوط المحورية) . ويمكن تحديد درجة خصوصية النسيج من خلال تحليل شكل نواة التكامل وموقع مفصل الارتباط بين نواة التكامل والعزل .

تتكون نواة التكامل من نسبة مئوية (5% , 10% , 15% , 25%) من الفضاءات المحورية الأكثر تكاملا في النظام وتعتمد النسبة (25 %) على النظم التي لايزيد عدد خطوطها المحورية عن (60) خط محوري .

6-1-3- نواة السيطرة الشمولية :-

تعبّر عن توافق نواة التكامل الشمولية ونواة السيطرة الموضوعية في النظام . إذ تشمل هذه النواة الفضاءات التي تحقق أعلى درجات التكامل وأعلى قيم السيطرة . تشير نواة السيطرة الشمولية الى هيكل من الفضاءات العامة وتعبّر عن تقاطع سطوح الغرياء

(نواة التكامل الشمولية) وسطوح الساكنين(نواة السيطرة الموضوعية) في النظام (الحنكاوي 1993ص 47).

2-6-2- المقياس الموضوعي ويشمل :-

1-2-6- درجة الارتباط (Connectivity) .
تقاس درجة الارتباط من مجموع عدد الخطوط المحورية التي ترتبط بخط محوري معين وتبتعد عنه بخطوط بصرية وحركية واحدة (Hillier, et al , 1987, P 237) .

2-2-6- درجة السيطرة الموضوعية (The Local Control) :-

تشير درجة السيطرة الموضوعية الى درجة الخيار الموضوعية التي يوفرها الفضاء الى الفضاءات المجاورة له . وتعبّر عن انتشار الحركة الموضوعية للساكنين (Hillier & Hanson , 1984 , p 237) . يتم قياس السيطرة الموضوعية من مقلوب مجموع الخطوط المحورية المرتبطة بفضاء والتي تبتعد بخطوط بصرية وحركية واحدة (Hillier & Hanson , 1984 , p 109) .

3-2-6- نواة السيطرة (The Control core) :-

تعبّر نواة السيطرة عن طبيعة توزيع قيم السيطرة للفضاءات المحورية . وتضم الفضاءات التي تجمع قيم السيطرة تساوي (50 %) من مجموع الكلي لقيم سيطرة النظام تشير نواة السيطرة الى توزيع أكثر الفضاءات سيطرة على الحركة الموضوعية، وتوزيع الفعاليات الثابتة للساكنين كان ضمن النظام (Hillier Hanson, 1984, p116)

3-6- درجة وضوح هيكل النظام (Intelligibility) :

يهدف مؤشر الوضوح الى قياس درجة إمكانية استيعاب هيكل النظام الفضائي من خلال ارتباطات فضاءات الموضوعية والشمولية (Hillier p 68) . يتم إيجاد الوضوح من علاقة قيم التكامل مع قيم الارتباطة وبواسطة معامل برون (Pearson) . وتتراوح قيم العلاقة بين (+1 , -1) تشير القيم التي تزيد عن (0.5) الى علاقة موجبة قوية مما يؤثر درجة عالية من الوضوح للنظام في حين تشير القيم التي تكون أقل من (0.5) الى علاقة موجبة ضعيفة . مما يؤثر عدم وضوح النظام (Hillier, 1996 , pp339-343) .

4-6- درجة مركزية هيكل النظام :-

يهدف مؤشر التمركز الى قياس درجة إمكانية قيام هيكل النظام بإيجاد تكامل خارجي في سبيل العلاقة بالعالم الخارجي وفي الوقت نفسه تكامل داخلي من أجل العلاقة بين المواقع ضمن النظام . ويقاس بدرجة التوافق بين قسم التكامل الشمولي والتكامل الموضوعي في فضاءات النظام إذ أن قيم التكامل الشمولي تعبر عن حركة الأكثر شمولية التي تمثل حركة الربط بين الداخل والخارج والحركة النافذة في حين تعبر قيم التكامل الموضوعي عن الحركة الأكثر موضوعية التي تمثل الحركة الداخلية يستخدم معامل بيرسون (Person) لإيجاد العلاقة ولتحديد اتجاه قوة العلاقة بين قسم التكامل الشمولي والتكامل الموضوعي لفضاءات النظام (Hillier, 1996, pp339-343) .

* أعتد البحث البرنامج الحاسوبي GIS بدلا من البرنامج Syntax لكونه يوفر جودة وسرعة ونقطة قسي النتائج والتعرف على برنامج GIS يمكن مراجعة المصدر (B. Jiang , C. Claramunt & B.K Iarpuist, 2001)

7- النتائج :-

1-7- درجة التكامل :-

أظهرت النتائج ضهور القيم التالية

للمرحلة الاولى والثانية على التوالي وكما يلي :

1-1-7- المرحلة الاولى (1980) :

تراوحت قيم التكامل بين (2.714)

لاعلى قيمة و (0.93) لاوطاً قيمة , تركزت القيم

العالية على المحاور (

1,76,36,50,31,67,64,2,32) بينما انحصرت

التكاملات الواطنة على

المحاور (16,39,40,46,10,15,14)

بعد تحليل المخطط وجد أن المحاور

التي تملك تكاملات عالية تضم المحاور الرئيسية

للتسيج وتظم وظائف عامة (تجارية في بدايتها)

وظائف خاصة (سكنية) والمتمثلة بالمحاور

(95,94,83,82,81) والمحاور التي تضم

وظيفة سكنية والمتمثلة بالمحور (50) , بينما

تظم الماور (10,15,14) التي تملك تكاملات

أوطئ الوظائف الخاصة والمتمثلة بالدور السكنية

(أنظر الملحق جدول/ 1-) .

2-1-7- المرحلة الثانية (2003) :

تراوحت قيم التكامل لهذه المرحلة بين

(3.595) لاعلى تكامل و (1.054) لاوطاً

تكامل , تركزت درجات التكامل العالية على

المحاور الرئيسية المتمثلة بالمحور

(37,87,107,34,40,81,35) على التوالي)

والتي تضم الوظائف العامة التجارية إضافة الى

المحاور التي تعد امتدادات للمحاور التجارية

بمعنى (تضم في بدايتها وظائف عامة والباقي

سكن) , في حين حصلت المحاور (

25,24,14,13,139,17,15) على أدنى قيم

تكامل وعلى التوالي وتظم هذه المحاور الوظائف

الخاصة (السكن) وتمثل المحاور (139,17,15)

ذات الوظائف الخاصة - العامة (سكن +

وظائف تجارية في بداية المحور بمعنى تمثل

العزل الرابطة بين المحور السكني والتجاري (

(أنظر الملحق جدول- 2 -) .

2-7- نواة التكامل والعزل :-

أخترقت نواة التكامل في المرحلة

الاولى (1980) محتم أجزاء المسح السكني

بمحاور الرئيسية والثانية . كما موضح

في الشكل (1-3) .

أما طبيعة الوظائف التي تتضمنها هذه

نواة فتتبع بين الوظائف العامة (تجارية .

المختلطة) إضافة الى الوظائف الخاصة (السكن)

في حين توزعت المحاور التي تقع قيم تكاملاتها

ضمن نواة العزل والتي تراوحت قيمها بين

(0.93 - 1.318) بشكل عشوائي بين فضاءات

النظام مما أدى الى تشتت نواة العزل ضمن هذه

المرحلة .

أما في المرحلة الثانية (2003) فقد

أظهرت نتائج قيم التكامل ظهور نواة التكامل

بقيمة تراوحت بين (2.213 - 3.595)

وأخترقت هذه النواة قلب المسح لكنها انحصرت

على المحاور الرئيسية ذات الوظائف العامة

(تجارية - المختلطة) . أما نواة العزل

فتراوحت قيمتها بين (1.054-1.377) . وكما

في المرحلة الاولى فقد تشتت نواة العزل إذ

توزعت الفضاءات التي تملك هذه القيم ضمن هذه

نواة بصورة سخرة على المسح شكل (2-3) .

بعد تحليل نتائج درجة التكامل وأنوية

التكامل والعزل المرشحين وجد البحث مايلي :-

أرتقاع درجة التكامل للمرحلة الثانية عن الاولى

أذ تراوحت قيم المرحلة الثانية بين (- 1.054

3.595) بينما تراوحت درجات التكامل للمرحلة

الاولى بين (0.93 - 2.714) .

أنظم نواة التكامل للمرحلة الثانية إذ

تحددت ضمن قلب النظام (التسيج) وعلى

المحور الرئيسية المحددة بالوظائف العامة للمحاور.

في حين توزعت النواة على امتداد النسيج في المرحلة الاولى الذي امتازت محاوره بتوازن توزيع الفعاليات ذات الاستعمال المختلط (سكن , تجارة الخ) .

تعتبر درجة التكامل للمحاور التي تضم الوظائف العامة (تجارة) - الخاصة (سكن) للمرحلتين . إذ بعد ان كانت هذه المحاور واقعة ضمن أنوية التكامل العالية في المرحلة الاولى تراجمت لتقع ضمن الانوية شبة المتكاملة في المرحلة الثانية .

أن لنظام التكامل وتغير موقع المحور السكني المتمثل بالمحور نواة (50) ذو قيمة التكامل (2.4143) في المرحلة الاولى والذي أصبح المحور رقم (66) ذو قيمة التكامل (2.18093) للمرحلة الثانية وفي المرحلتين يدل على اثر التغير في هيكل النظام شموليا على خصوصية النسيج موضعيا وانخفاض عزلة في المرحلة الثانية مقارنة بالمرحلة الاولى .

أن سبب تغيير قيم التكامل ودرجاتها وأنويتها يعزى الى تغيير في هيكل النظام الشمولي الناتج عن زيادة عدد المحاور الثانوية المرتبطة بمحور (107) المحاور (70,51,35) للمرحلة الثانية بسبب وضيعة هذه الفضاءات الناتجة عن تكون القيصريات على المحور (107) وزيادة الارتباطات بين المحورين (70,51) .

أن اختراق نواة التكامل لقب النسيج للمرحلتين تعني أن تلك المحاور تخترق معظم أجزاء النظام الفضائي بخطوة بصرية واحدة مما يشير الى قوة ارتباط الفضاءات الواقعة في قلب النسيج مع جميع فضاءات النظام البصريا وحركيا وانتظام نواة التكامل للمرحلة الثانية عن الاولى تعني زيادة قوة ارتباط الفضاءات الواقعة

في قلب النسيج مع جميع فضاءات النظام بصريا وحركيا عن المرحلة الاولى .

3-7- درجة الارتباط Connectivity

أظهرت نتائج مؤشر الارتباط اختلافات بين المرحلتين إذ تراوحت قيم الارتباطات بين المرحلة الاولى (1980) بين (1 - 17) ارتباط . ظهرت في المحاور الرئيسية المتمثلة في المحور (2,50) والتي حصلت على أعلى ارتباط (17 ارتباط) تليها المحاور (58,27,67,43,31,32,36) على التوالي ثم ضمت المحاور الرئيسية التي حصلت على الارتباطات العالية حيث ظهرت الوظائف المتكاملة (التجارية والمختلطة) وعلى المحور (32,36,2) والوظائف الخاصة (السكنية) على المحور (50) .

في حين تراوحت نتائج مؤشر الارتباط للمرحلة الثانية (2003) بين (26,1) ارتباط تركزت الارتباطات العالية (24,25,26) على المحاور (34,37,35) على التوالي ثم المحاور (87,66,81,107) كما هو موضح في الملحق جدول (2,1) .

وبعد تحليل النتائج وجد البحث أن كثافة هذه المحاور تمتلك وضائف عامة (تجارية مختلطة) عدا المحور (66) الذي يضم وضايفة خاصة (محور سكني) .

من مقارنة مؤشر الارتباط للمرحلتين وجد أن مايلي للاحذ الاشكال (1-4) (2-4) :-

زيادة درجة مؤشر الارتباط للمرحلة الثانية إذ وصل الى (26) ارتباط بينما لم يصل الى (17) ارتباط للمرحلة الاولى . مما يعنى زيادة في الارتباطات والمحاور المنفتحة بالحاجة لها .

7-4-2- المرحلة الثانية (2003) :-

تراوحت قيم السيطرة الموضوعية (0.040- 9.1176) ، توزعت القيم العالية على المحاور (67,42,107,35,34,37 .. الخ) وعلى التوالي . بينما حصلت المحاور (150,122,119,120) على أدنى القيم . أما نواة السيطرة الموضوعية فتراوحت قيمتها بين (1.988 - 9.1176) وضمت المحاور (67,92,107,35,34,37... الخ) وكما موضح في الشكل (2-5) أيضا، توزعت هذه المحاور في معظم أجزاء النسيج مركزة على قلب النسيج الذي يضم المحاور التجارية المختلطة إضافة إلى كونها ضمن المحور السكني المتمثل بالمحور (66) .

ومن مقارنة نتائج درجات السيطرة وأدويتها للمرحلتين يلاحظ مايلي :-

تراوحت السيطرة للمرحلة الأولى (1980) بين (0.05882 - 6.0623) أما المرحلة الثانية (2003) فكانت (9.1176-0.04167) وهذا يعني زيادة مدى سيطرة القضاة في المرحلة الثانية على حركة الساكنين نسبة على المرحلة الأولى بمعنى أن درجات الخيار التي يوفرها النسيج نسبة إلى قضاة الوحدة للأخرى أكبر من المرحلة الأولى مما يساعد على انتشار الحركة الموضوعية للساكنين .

تراوحت قيم أدوية السيطرة بين (6.06 1.988 - 9.1176)، (1.823 -) للمرحلتين الأولى والثانية على التوالي . توزعت هذه النواة وفي المرحلتين على عموم النسيج في أغلب أجزاءها في قلب النسيج . مع ظهور اختلافات في النواة المتكونة لكل مرحلة وكما تضحها الشكل (1-3.2-3) مما يدل على أن أكثر القضاة سيطرة على الحركة الموضوعية تخترق قلب النسيج وهذا يعني أن قلب النسيج الأكثر

تغير في قيم الارتباط لبعض المحاور خفضت من درجة الارتباط للمحور السكني للمرحلة الثانية عن المرحلة الأولى (من 17 إلى 14 ارتباط) ، وزيادة طفيفة في درجة الارتباط للمحور التجاري / المختلط (المتمثل بالمحور 36 المرحلة الأولى ذو الـ 16 ارتباط والمحور 107 ذو الـ 17 ارتباط، ويعزى سبب التغير هذا إلى غلق منافذ معينة بالنسبة للمحورين وفتح منافذ أخرى (المحور 107) .

أن التباين في توزيع الارتباطات سببية الحاجة إلى تعزيز محور معين بسبب تغير الوظيفة وضرورة أنفتاح هذا المحور وأرتباطه بمحور وقضاة أخرى التي تحولت فيها الوظيفة من الاستعمال المختلط المتوازن إلى وظيفة تجارية .

7-4-4- السيطرة الموضوعية وأنواعها:

أظهرت نتائج المؤشر درجة السيطرة الموضوعية مايلي :-

7-4-1- المرحلة الأولى (1980) :

تراوحت قيم السيطرة الموضوعية بين (0.058 - 6.06) ، تركزت القيم العالية للسيطرة في المحاور (36,13,58,2,50 ... الخ)، بينما تضمنت المحاور (99, 97, 98) أدنى قيمة (0.058) ، أما نواة السيطرة النوعية فتراوحت قيمتها (6.0623 - 1.823) فتمتلك المحاور (32,60,53,4,36,13,58,2,50 ... الخ) كما هو موضح بالشكل (1-5) إذ يلاحظ توزيع المحاور على أغلب النسيج المتمركز في قلبه المكونة للنواة كما يظهر أن هذه المحاور تضم وضائف متباينة (عامة وخاصة)، (تجارية / مختلطة وسكنية) والمتمثلة بالمحور (43,50) .

تغير في قيم الارتباط لبعض المحاور خفضت من درجة الارتباط للمحور السكني للمرحلة الثانية عن المرحلة الاولى (من 17 الى 14 ارتباط) ، وزيادة طفيفة في درجة الارتباط للمحور التجاري / المختلط (المتمثل بالمحور 36 المرحلة الاولى ذو الـ 16 ارتباط والمحور 107 ذو الـ 17 ارتباط، ويعزى سبب التغير هذا الى غلق منافذ معينة بالنسبة للمحورين وفتح منافذ أخرى (المحور 107) .

أن الثباين في توزيع الارتباطات سببها الحاجة الى تعزيز محور معين بسبب تغير الوظيفة وضرورة انفتاح هذا المحور وارتباطه بمحور وفضاءات أخرى التي تحولت فيها الوظيفة من الاستعمال المختلط المتوازن الى وظيفة تجارية .

4-7- السيطرة الوظيفية وأنواعها:

أظهرت نتائج المؤشر درجة السيطرة الوظيفية مايلي :

1-4-7- المرحلة الاولى (1980) :

تراوحت قيم السيطرة الوظيفية بين (0.058 - 6.06) ، تركزت القيم العالية للسيطرة في المحاور (36,13,58,2,50 ... الخ) ، بينما تضمنت المحاور (99, 97, 98) أدنى قيمة (0.058) ، أما نواة السيطرة النوعية فتراوحت قيمتها (1.823 - 6.0623) فتتمثل المحاور (32,60,53,4,36,13,58,2,50 ... الخ) كما هو موضح بالشكل (1-5) إذ يلاحظ توزيع المحاور على أغلب النسيج المتمركز في قلبه المكونة للنواة كما يضح أن هذه المحاور تضم وفضائف متباينة (عامة وخاصة) ، (تجارية / مختلطة وسكنية) والمتمثلة بالمحور (43,50) .

2-4-7- المرحلة الثانية (2003) :-

تراوحت قيم السيطرة الوظيفية (0.040 - 9.1176) ، توزعت القيم العالية على المحاور (67,42,107,35,34,37 ... الخ) وعلى التوالي ، بينما حصلت المحاور (150,122,119,120) على أدنى القيم .

أما نواة السيطرة الوظيفية فتراوحت قيمتها بين (1.988 - 9.1176) وضمت المحاور (67,92,107,35,34,37 ... الخ) وكما موضح في الشكل (2-5) أيضا، توزعت هذه المحاور في معظم أجزاء النسيج مركزة على قلب النسيج الذي يضم المحاور التجارية المختلطة إضافة الى كونها ضمن المحور السكني المتمثل بالمحور (66) -

ومن مقارنة نتائج درجات السيطرة وتوزيعها المرصتين يلاحظ مايلي :-

تروحت السيطرة «مرحلة الاكبر»

(1980) بين (0.05882 - 6.0623) أما

المرحلة الثانية (2003) فكانت

(0.04167 - 9.1176) وهذا يعني زيادة مدى

سيطرة الفضاءات في المرحلة الثانية على حركة

السكان نسبة على المرحلة الاولى بمعنى أن

درجات الخيارات التي يوفرها النسيج نسبة الى

فضاءات الوحدة للآخرى أكبر من المرحلة

الاولى مما يساعد على انتشار الحركة الوظيفية

للسكان .

تراوحت قيم نوية السيطرة بين (6.06

1.988 - 9.1176) ، (1.823 -) للمرحلتين

الاولى والثانية على التوالي ، توزعت هذه النواة

وفي المرحلتين على صوم النسيج في أغلب

أجزاءها في قلب النسيج ، مع ظهور اختلافات

في النواة المكونة لكل مرحلة وكما تضحها

الاشكال (1-3, 2-3) مما يدل على أن أكثر

الفضاءات سيطرة على الحركة الوظيفية تخرق

قلب النسيج وهذا يعني أن قلب النسيج الأكثر

سيطرة على الحركة الموضوعية للسكان ضمن النظام .

5-7- درجة وضوح هيكل النظام

(Intelligibility) :-

بلغت درجة الوضوحية النظام قيمة مقدارها (0.79) للمرحلة الاولى (1980) وانخفضت الوضوحية الى (0.72) للمرحلة الثانية . وهذا يعني أن النظام يمتلك استيعاب لهيكلية الشمولي من خلال علاقاته الموضوعية وبالتالي أملاك النظام لوضوحية عالية للمرحلتين الاولى والثانية وتكون في المرحلة الاولى اعلى نسبيا مقارنة بالمرحلة الثانية .

يمكن القول أن انخفاض درجة وضوحية هيكل النظام هو نتيجة زيادة الارتباطات ومؤثراتها عن المرحلة الاولى بسبب تغير الاستخدام . أن كثرة الارتباطات أدت الى خيارات متعددة أمام الغريب وعدم تحديد مسارا معينة نحو الاستعمال المختلط وبالتالي يتحرك الغريب في منشأ الساكن مما يؤدي الى انخفاض خصوصية التسبيح والنظام . أنظر الاستكمال (1-6) . (2-6) .

6-7- درجة تمركز هيكل النظام :-

بلغت درجة تمركزية هيكل النظام في المرحلة الاولى (0.904) في حين كانت قيمة في المرحلة الثانية (0.893) . وهذا يعني انخفاض درجة تمركزية هيكل النظام في المرحلة الثانية عن الاولى نتيجة لزيادة الارتباطات في المرحلة الثانية وضحالة أغلبية محاور النظام .

7-7- نواة السيطرة الشمولية :-

أظهرت نتائج الدراسة العملية مايلي :-

المرحلة الاولى (1980) :

أثبتت نتائج الدراسة العملية أن المحاور (22,81,28,27,36,50,31,67,2,32) ضمن نواة التكامل العالي ونواة السيطرة الموضوعية لهيكل النظام الفضائي . وهذا يتوافق بين نواة التكامل الشمولية والسيطرة الموضوعية وبالتالي يمكن اعتبارها نواة سيطرة شمولية عالية وذات سيطرة قوية على فضاءات النظام . وبالتالي فإنها توفر درجة عالية من الخيار في الانتقال من خلالها الى فضاءات النظام وتشير الى استخدام نفس المحاور من قبل الساكن والغريب وتحويل هذه المحاور الى سطوح التقاء بينهما مما يؤدي الى انخفاض خصوصية التسبيح والساكن .

وظهرت المحاور (43,77,60,53,4,13,58) ضمن النواة المتكامل شموليا وذات السيطرة الموضوعية التي أي ضمن نواة السيطرة الموضوعية مما يجعلها درجة أقل من الخيار وذات درجة عمومية شبة عامة (وبذلك فهي تمثل سطوح التقاء بين الساكن والغريب .

وقع المحور (38) ضمن نواة السيطرة الموضوعية القوية وضمن النواة شبة المعزولة يجعلها فضاءا يوفر درجة قليلة من الخيار ونفس الوقت يسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة له . وبوجه حركة الحركة والغريب في محور معين مما يرفع خصوصية التسبيح في هذا الجزء .

المرحلة الثانية (2003) :-

أشارت نتائج الدراسة العملية الى التطابق بين النواة التكامل الشمولية والسيطرة الموضوعية في المحاور (98,79,37,87,107,34,40,81,35) أملاك هذه المحاور درجة عالية من الخيار في الانتقال من خلالها الى كافة فضاءات النظام

الوقت ذاته تمتلك سيطرة قوية . مما يعني وكما سبق تحولها الى سطوح النقاء نتيجة لاستخدام نفس المحاور من قبل الساكن والغريب وتخفاض خصوصية . بينما ظهرت المحاور (75,66,12,49,71,96,42) ضمن الانوية ذات السيطرة الموضوعية العالية والشبه المتكاملة شمالياً مما يقلل من إمكانية توفرها لدرجة الخيار ، الا أنها وبفعل الوقت تسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة وتمثل سطوح النقاء بين الساكن والغريب .

ظهور المحور (13) ضمن نواة العزل ذو السيطرة الموضوعية القوية مما يجعل مئة فضاء ذو سيطرة غير منتشرة بمعنى وجود طرق قليلة للوصول الية من جميع فضاءات النظام وبذلك فأنه يعبر عن درجة قليلة من الخيار وبفعل الوقت يسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لة ، وبوجه حركة الساكن والغريب ضمن محور معين وبالتالي يرفع من خصوصية النظام .

من مقارنة نتائج المرحلتين وجد البحث مايلي :-

تنوعت الفضاءات (المحاور) التي كونت نواة السيطرة الشمولية من الفضاءات ذات الوظائف العامة (تجارية / مختلطة) إضافة الى الفضاءات ذات الوظائف الخاصة (السكن) والمتمثلة بالمحور (50) ، والوظائف العامة / الخاصة (تجارة / سكن) والمتمثلة بالمحور (81) مما يعني أن هذه الفضاءات تملك سمعة الخيار بمعنى إمكانية الانتقال من خلالها الى جميع فضاءات النظام وبالتالي يقلل من درجة خصوصيتها .

أما في المرحلة الثانية فأن أغلب الفضاءات التي تملك نواة سيطرة شمولية هي الفضاءات ذات الاستخدام العام (التجاري / المختلط / النقل) ، أما الفضاءات ذات الاستخدام الخاص (السكن) فامتازت بأنها تقع ضمن نواة

السيطرة الشمولية القوية وبوابة شبه متكاملة (الفضاء 66) . وهذا يعني بأنها فضاءات تسيطر على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لها وبفعل الوقت فإن حركة الحمار التي تقسمها للانتقال من خلالها الى بقية فضاءات النظام أقل .

من مقارنة نواة السيطرة الشمولية للمرحلتين يلاحظ وجود تغير في توزيعها لبعض أجزاء النواة فيد أن كانت هذه السواة تختصق الفضاءات ذات الاستخدام الخاص اكتسرت في المرحلة الثانية تنظر على موقعها في قلب التسبيح وعلى أطرافه فقط . وهذا يعني توزيع أفضل للفضاءات . بمعنى أن الفضاءات ذات الصومية العالية (التي توفر فرص الانتقال من خلالها لتستخدم) تنشر على المحاور ذات الاستخدام العام لا (تجاري / مختلط / نقل) .

حين الفضاءات ذات الاستخدام الخاص (سكن) والاستخدام شبه الخاص (تجارة / سكن) انخفضت صوميتها من خلال تخصيص فرص الانتقال من خلالها الى بقية أجزاء النظام وفي الوقت نفسه سيطرتها على طرق الحركة الى الفضاءات المجاورة لها .

8- الاستنتاجات والتوصيات:-

- أن التدخل الوظيفي وتغيره أثر في توفير تكاملات متباينة لمحاور معينة وبالتالي يعبر في درجة خصوصية التسبيح .
- يعمل تغير الوظيفي على زيادة في درجة استخدام الفضاء وزيادة نسبة المستخدمين وتوزيعهم (خاصة) إذا كانت تنوع الوظيفة متبايناً لتعبر عن أن المنسب تستخدم لوظائف مختلفة عن مجاورتها) .
- يصاحب التغير في الوظيفة عبر الزمن تغير في شكل وهيكل النظام الفضائي للتسبيح وذلك بسبب التغير في ارتباطات المحاور (

عزل محاور معينة وفتح محاور أخرى (بصاحب ذلك تغير في محيطات السلوك المتكونة في الفضاءات إضافة الى العلاقات والتفاعلات الاجتماعية الحاصلة ضمن فضاءات النسيج .

- أن تغير وظيفة محور ضمن نسيج ما أثر على بقية أجزاءه ، إذ تعمل الحاجة وعسر الزمن على تقوية وتعزيز المحور على حساب المحاور الأخرى ، الأمر الذي قد يخلق عدم التجانس في توزيع قوى الجذب ضمن النسيج بمعنى أن قوى التكامل يمكن أن تتمركز حول المحور والمنطقة المحيطة به ، في الوقت الذي يمكن أن تعزل بقية محاور النسيج والذي قد يكون في بعض الأحيان سببا في عدم التوزيع المتجانس والمطلوب تحقيقه ضمن البيئة .

- يؤدي التغير في وظيفة الفضاء دورا في إبراز أهمية بعض المحاور من حيث موقعها النسبي موضعيا وشموليا (على مستوى المدينة) .

- يمكن أن تتغير المقاييس التصميمية لتناسب التطورات التي تحدث ضمن أنسجة المدينة تبعا لشخصية أو خصائص الشارع أو الحي .

- أن المحاور (الشوارع) الجيدة في المدينة هي التي تتمكن من الموازنة بين ما يحتاجه الفرد / المجتمع) من خصوصية وما يرغبه كليهما من احتكاك أو متعة .

- أن مزج استعمالات مختلفة ضمن بيئة سكنية يزيد من كثافة حركة المسألة لان فقدان القعاليات التجارية والخدمية في البيئة السكنية يخلق فجوة في الاستمرارية بين الحيز الخاص المعرف والحيز العام المستعمل من قبل الكل . كما أن خلق الاستعمالات المتنوعة ليس بهدف إيفاء الحاجات الضرورية

للسكان فقط بل لتمثل كوسيلة للتفاعل الاجتماعي للفئات المختلفة .

- أن العمل على زيادة تكامل المحاور المتكاملة من خلال هيمنة الوظيفة التجارية في موضعيا ضمن ما يجعله نقطة محورية قوية للحركة ضمن النظام كلة مما يؤدي الى زيادة العزل لمحاور تعتبر خاصة ببيئة سكنية محددة رغم أنها يمكن أن تكون امتدادات لمحاور ذات استعمال مشترك (تجاري/سكني) في تموضعت ضمن ضمن النظام ، أي أن زيادة تكامل الموضوعي للوظيفة العامة ضمن نسيج ما يؤدي الى زيادة العزل للوظيفة الخاصة ضمن شمولية النسيج ، وبهذا فالاحتفاظ على خصوصية الوظيفة العامة ضمن نسيج ما ، مع ازدياد وتوسع النسيج العامة (التجارية) .

- تحديد امتداد وتوسع المحاور الحركية والاستعمال المختلط أفقيا خلال النسيج السكني من خلال زيادة التوسع عموديا المحاور الحركية الرئيسية ذات التماسك العالية لعزلها عن المنطقة السكنية الخاصة على خصوصيتها .

- أن لتغير مسارات الحركة أثر سلبي على استعمالات الأرض الأمر الذي يتطلب خصوصية النسيج السكني .

- تتطلب استعمالات الأرض ذات التماسك مواقع حركة أعلى نسبيا من مواقع أخرى مما يعني تأثيرا مضاعفا في الحركة عند ذلك الموقع ، ومع أنجذابها العالي تتولد استعمالات جديدة والعكس بالعكس الأمر الذي يضعف من خصوصية النسيج السكني

قائمة المصادر

المصادر العربية :

- 1- B. Jiang , C. Claramunt & B.K Larquist , 2001, int . pdf. " an integration of space syntax into GIS for modeling urban spaces " . Center for advanced spatial urban analysis (CASA) . University Collage London .
 - 2- Hiliar , Bill etal . (1987) . " Syntactic Analysis of Settlements " . Architecture & Behaviour 3 , no. 3 .
 - 3- Hiliar , Bill (1996) . " Space is the machine " . Cambridge University press .
 - 4- Hiliar , Bill & Hanson ,Julienne . (1984) . " The Social Logic of Space " . Cambridge University press .
 - 5- Newman ,Oscar (1972) . " Defensible space . people & design in the violent city " . London . The Architectural press .
 - 6- Pollack Van Meter Williams , Urbsworks Inc / Mixed Use / commercial Streets (pdf) .
 - 7- Rapoport ,Amos . (1977) . " Human Aspects of Urban Form towards a human environment approach to urban form and design " . Oxford , London .
 - 8- Schulz , Norberg . (1981) . " Intentions in Architecture " . sixth printing . M.I.T. . press , London .
 - 9- www . city of palcatno . org / zoning / land use (pdf) .
1. اليزاز / أنعام / (1998) * العلاقة الجدلية بين العام والخاص وتأثيرها في بنية التجمع الحضري * / رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الهندسة ، قسم الهندسة المعمارية . جامعة بغداد .
 2. الحداد / غادة عبد الكريم / (1992) * دراسة الضوابط العمرانية لفضاءات الشوارع ذات الاستعمال المختلط في مدينة بغداد * / رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنولوجية .
 3. الحنكاوي / وحدة شكر / (1993) * أثر خصائص التنظيم الفضائي في النسيج الحضري على التفاعل الاجتماعي * / رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنولوجية .
 4. الخفاجي / زهرة / (2003) * أثر الحركة في التشكيل الفضائي للبنية الحضرية * / رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنولوجية .
 5. نصر الله / رشا مالك / 2001 * أثر تغيير أنظمة مسارات الحركة في استعمالات الأرض في المركز التقليدي لمدينة كربلاء * // رسالة ماجستير غير منشورة مركز التخطيط الحضري والاقليمي الجامعة بغداد .
 6. يدكو/ بهاء عيسى / التنظيم السكاني في المحلة السكنية وأثره في الحد من ظاهرة الجريمة / (أيلول 1990) .
 7. أمانة بغداد / دائرة التصميم .